محافظ ريمة لـ«الميثاق»:

أنا «حانب» في مكتبي!!

■ أكد محافظ محافظة ريمة الاخ علي سالم الخضمي – عضو اللجنة العامة أن ريمة أصبحت محافظة موجودة وواضحة المعالم ورغم حداثتها إلاّ أن البنى التحتية موجودة فيها بكافة الخدمات.

وكشف المحافظ في حوار لـ«الميثاق» أن هناك قوى خفية تعمل على إحداث خلاف بين المهندسين المشرفين على مبنى مجمع المحافظة وبين المقاول المنفذ للمشروع ما أدى الى إغلاق المبنى.. وتناول المحافظ قضايا كثيرة تهم محافظة ريمة .. فإلى نص الحوار:

حوار: منصور الغدره

ريمة أصبحت محافظة ومجمعها حصل فيه خراب!!

ريمة محافظة ناشئة في ظل الوضع القائم.. هل بإمكانك إخراجها الى طريق – أي الى أن تصبح محافظة بكل ما تعنيه الكلمة؟

– المحافظة قد خرجت الى طريق أصبحت معبدة وواضحة المعالم، والبنى التحتية لكافة الخدمات موجودة، والعملية فقط تحتاج الى استمرارية في العمل للوصول ليس الى درجة الكمال وإنما الى المستوى المرجو والمأمول.

بمعنى آخر هناك محافظات عمرها بعمر الثورة ولاتزال بنيتها التحتية غير مستكملة .

ونحن في ريمة رغم حداثتها الاّ أن هناك اهتماماً كبيراً من القيادة السياسية بالمحافظة حيث بُذلت جهود جبارة من قبل حكومة المؤتمر الشعبي العام، والعمل مازال متواصلاً لإنجاز بقية المشاريع، ومستقبل المحافظة واعد بالخير، وسيحقق لمواطنيها كل ما يصبون اليه..

مشروع جاهز

شحة المياه في مركز المحافظة رغم أن هناك مشروعاً بعشرات المليارات تم تجهيزه الا أنه لم يعمل حتى الآن.. ما أسباب ذلك؟

– مشروع المياه في الطريق الى تشغيله.. وبحكم التضاريس والجغرافيا الوعرة الجبلية لمحافظة ريمة ما يتحقق فيها يكون بصعوبة.. على سبيل المثال إنجاز كيلو متر واحد من الطرقات يعادل عشرة كم في محافظة أخرى.

فمشروع المياه في ريمة أخذ العمل فيه حوالى (٤) سنوات، وكلف ما يزيد عن (٦٠٠) مليون ريال، ولو كان في منطقة أخرى سهلية لكلف أقل من هذا بكثير جداً.. وعلى هذا لو قسنا مشاريع التنمية في ريمة مع عمرها الزمني كمحافظة لوجدنا أن ما تحقق فيها كثير..

اعطاب.. ثم اعطاب..!!

لكن مشروع المياه جاهز ولا ينقصه الا التشغيل؟

– صحيح ، لكنه بحاجة إلى استكمال وقبل شهر تم تجريبه، فتفككت مواسير المياه، وتم اصلاحها، وقاموا بتجربة ثانية فحصل إعطاب بالمضخات، وتم اصلاحها، والآن سوف نعمل التجربة الثالثة وسننتظر النتائج.. لأن المشروع كبير جداً ينقل أو يضخ المياه من منطقة الرباط في سهل الوادي الى مدينة الجبين في قمة الجبل على ثمان مراحل، وهذا يعني أن العملية ليست بالسهلة.. وأبناء ريمة يشكرون القيادة السياسية على ما تحقق لمحافظتهم برغم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلد، فالذي تحقق لريمة نعتبره شيئاً طيباً.. هذا بالنسبة للمشاريع الممولة مركزياً.. خلافاً للمشروعات المحلية التي تنفذها السلطة المحلية، حيث ننفذ الآن أكثر من ١٨٠ مشروعاً.. كل هذا إذا ما قورن بالسنوات الخمس من عمر المحافظة فلا يمكن لنا أن نجعل من عدم تحقيق تنمية كاملة للمحافظة نكراناً للجميل أو ندّعي العدمية، وما يقال في بعض وسائل اعلام المعارضة من عدم وجود تنمية في المحافظة، كلام عارٍ من الصحة..، فأولئك أفّاكون ومرجفون، ونسعى دوماً إلى كشف الحقائق وتعرية أكاذيبهم وافتراءاتهم التي يروّجونها..

مرحّلة لا متعثرة

ما حجم البرنامج الاستثماري للعام الجاري في المحافظة؟

– في حدود المليار وعندنا وفر من المبالغ.

من أين جاء الوفر .. أليست المشاريع متعثرة؟

– ليست متعثرة وإنما مرحّلة.. ونفذنا نهاية عام ٢٠٠٨م وبداية عام ٢٠٠٩م حوالى (٣٩٪) منها، فبعضها سلمت وبعضها قيد التنفيذ، وسوف نصل نهاية الشهر المقبل الى تنفيذ البرنامج الاستثماري كاملاً إن شاء الله.

المحافظ «حانب»

تواجهك صعوبة في إيجاد مقرات أو مبانٍ للمكاتب التنفيذية، والمجمع الحكومي للمحافظة جاهز منذ أكثر من سنة.. لماذا يحدث هذا، وأين دورك كمسؤول أول في المحافظة؟

– أنا «حانب» في مكتبي .. فالمجمع الآن كمبنى عاد الى الوراء عما كان عليه في عام ٢٠٠٧م، حيث حصل فيه خراب نتيجة بقائه مقفلاً ومهجوراً منذ فترة طويلة وتعرضه لعوامل التعرية.

•مشروع المياه كلّف أكثر من 600 مليون وعند تشغيله تعطل

• الذين يشكونني لا يعرفون المحافظة أصلاً.. وهم فاسدون

قوى خفية..!!

يعني ما هي المشكلة في عدم تسلُّم المبنى؟

– مشكلته لا استطيع تفسيرها، ولا حتى وزارة الإدارة المحلية المعنية بالأمر.. فقد كان الوزير السابق صادق امين أبوراس متحمساً لإنجاز المبنى في وقته المحدد، والحماس نفسه وجدناه لدى الوزير التالي عبدالقادر هلال، وجاء الدكتور رشاد العليمي وأولاه اهتماماً كما لمست منه اكثر مما كنت أتصوره.. ولكن يبدو أن هناك شيئاً من عالم الجن بين المهندسين والمقاول يقوم بتعطيل توجيهات الوزير، ولم نستطع تفسيره حتى الآن.. الوزير يأمر ، النائب يوجه، الوكيل يتابع، المختصون يعممون، أنا أطلع والأمين العام، الكل يطلع الى صنعاء للمتابعة دون فائدة.. ولم نصل الى نتيجة أو تفسير للمشكلة.. يعني القضية غامضة لم ولن نفهمها الا بوجود تدخل قوى خفية تدرس ما في نفوس المهندسين والمقاول.. وهم يتبعون وزارة الإدارة المحلية.

قوى خفية عطلت المجمع

اطالب بسجنهم

وما الحل إذاً.. أنت المسؤول في المحافظة لماذا لا تتخذ ضدهم الإجراءات؟

– أعتقد أن آخر الحلول أن يخضعوا جميعاً للقانون بحيث تقوم وزارة الإدارة المحلية بإيداع المهندسين والمقاول السجن باعتبارهم حجر عثرة ويعملون ضد المصلحة العامة.. فهم ليسوا تحت إمرتي ولو كانوا كذلك لاتخذت ضدهم إجراءات رادعة وشديدة.

وزارات على الورق

قلت ان الوزارات لم تأت الى المحافظة لبناء مكاتب تنفيذية.. لماذا؟

– هناك عشرات الاجتماعات ولقاءات ومذكرات لا تعد ولا تحصى بالاخ رئيس الوزراء، ومؤتمر السلطة المحلية أوصى بسرعة بناء مكاتب الوزارات في المحافظة، وفخامة الاخ الرئيس أصدر توجيهات صريحة للحكومة والوزارات ببناء مكاتبها في المحافظة، كما أن رئيس الوزراء وجه بذلك عدة مرات.. لكن كل ذلك ذهب سدى، كما وجه وزارة المالية في حال عدم قيام الوزارات ببناء مكاتبها تقوم الوزارة بتنفيذها وخصم التكلفة من موازنة تلك الوزارات مركزياً.. لكن هذا لم ينفذ، فالتوجيهات سواءً في وزارة المالية أو الوزارات تظل حبيسة الأدراج، وطرحت هذه الاشكالية على الاخ رئيس الوزراء وطلبت منه تخصيص اجتماع لمجلس الوزراء لمناقشة أوضاع محافظة ريمة.. كما طرحت عليه إرسال جميع الوزراء للاطلاع على أوضاع المحافظة واحتياجاتها واستجاب لنا ووعد بذلك، ونأمل أن يتحقق في المستقبل القريب.

الأصوات النشاز..!!

الملاحظ عدم وجود انسجام بينكم كمحافظ وبعض أعضاء المجلس المحلي وتعيشون حالة تنافر مستمرة.. ما المشكلة؟

– الحقيقة ان الانسجام الموجود في المجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديريات قليل ونادر، وهناك علاقة وطيدة جداً ما بين قيادة السلطة المحلية في المحافظة وما بين السلطة المحلية على مستوى المديريات.. ونعمل كلنا كفريق واحد.. صحيح أن هناك اشخاصاً يعدون بالأصابع عملوا على التنسيق مع عناصر خارجة عن المسيرة التنموية وهم قلة.

ولهم أطر إعلامية تتواجد في صنعاء فقط، أما المحافظة فمحرمة عليهم، لأن أبناءها ينتفضون ضدهم.. ويستطيع أولئك من خلال أقلامهم المأجورة الترويج على مستوى العاصمة صنعاء والكتابة في بعض الصحف الصفراء.. وتلك الأصوات النشاز موجودة في كل مكان، خاصة عندما يتحقق النجاح الكبير والعظيم في أي مكان لابد أن يخلق له بقدر نجاحه وعظمته قوة الحقد ولو بصوت واحد.

• من يعمل «كثّر الله خيره» ولو كان مخالفاً للقانون

• إعلام المشترك أفاكون ومرجفون

لايوجد تباينات

صراحةً قيادة الهيئة الإدارية في المجلس تشكو منك أنك تلغي قراراتهم وتجيرها كما تريد..؟

– أنا لست منفرداً بالسلطة وإنما أحكم عبر مجلس محلي وهيئة إدارية ومكتب تنفيذي، ولو الغيت قراراتهم لكان المجلس المحلي ضدي.. لكن المجلس المحلي معي.. فلا يوجد أي تباينات إطلاقاً، ولو كان الأمر كذلك لما دانهم المجلس المحلي والمكتب التنفيذي، ولما دانتهم السلطة المحلية على مستوى المديريات والمحافظة.

الوحدة الفنية

يشكون من غياب الوحدة الفنية الخاصة بإعداد المشاريع والخطط للبرنامج الاستثماري، وحسب كلامهم أنك كلما تم تشكيل وحدة فنية وتدريبها ألغيتها وشكلت اخرى؟

– أولاً هم لا يعرفون المحافظة أصلاً.. مغتربون، هم ثمانية أشخاص يتواجدون في العاصمة صنعاء منهم (٣) أعضاء مجلس محلي وأربعة كانوا مديري مكاتب تنفيذية في المحافظة وأحيلوا الى النيابة .. عاثوا في الارض فساداً.

.. والأمين العام نائبك بالمحافظة ماذا عنه؟

– هو ايضاً فاسد..

مفلسون

لكنه يمثل المؤتمر فكيف تتصارعان؟

– لم يكن عضواً فيه ولكنه من ضمن الذين التحقوا بركب المؤتمر الشعبي العام، وانتخب على أساس أنه معه، ونحن دائماً نرحب بأي شخص ينتمي للمؤتمر، لأن الذي يهمنا هو برنامج عمل، أما الذين يقولون انني أغيّر الوحدة الفنية .. أولئك مقيمون في صنعاء، لذلك يقولون مثل هذا الكلام لأنهم مفلسون.

مطلوبون للنيابة

من الذين تقصد أنهم مقيمون بصنعاء؟

– اقصد الذي تصارع في السابق مع الاستاذ أحمد مساعد حسين حتى جاءت الانتخابات وأراد أن يتصارع معي حتى تأتي الانتخابات، قد يكون هاوياً أو صانع أزمات.. وربما يعجبه أن يسمع الآخرون أنه مختلف مع المحافظ، وتضامن معه اثنان من أعضاء المجلس المحلي، وثلاثة من اخوانه كانوا مديري عموم مكاتب في المحافظة.. وعندما أحيلوا بتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الى النيابة وتوقفوا عن العمل وفصلوا خارج العمل لم يمتثلوا وذهبوا الى صنعاء يروجون لشائعاتهم .. لكن ذلك لا يعني أننا نريد أن نفتح صراعاً وإنما نحن دائماً ندعو الى لم الشمل.. فالمشكلة أن من يقيمون في صنعاء ويتكلمون على وحدة فنية وعلى مشاريع.. أولئك لا يعرفون ما نعمل..

وزراء رفضوا زيارة ريمة وتفقد اعمال مكاتبهم

وادعوهم إذا كان لهم قضايا في النيابة سننظر فيها ونصلح الأمر.. لكن عليهم أن يتفضلوا ويأتوا الى طاولة المجلس المحلي ويطرحوا ما يريدون.

إنما القصة غير ذلك، فمنهم الناقم والحاقد لأنه فقد مصالحه، وبعضهم يحاول البحث عن مناصب ويمارس الابتزاز..

إذاً أولئك الأربعة كانوا في مراكز قيادية.. فكيف تتحول المحافظة الى اقطاعيات وهي حديثة النشأة كما هو حاصل الآن أن عضو مجلس محلي هو ايضاً مدير مكتب تنفيذي، وهذا مخالف للقانون؟

– كَثُرَ الله خيره إذا كان يعمل، لكن إذا كان إنساناً ناقماً فلا جدوى منه.. أنا أتيت اشيد محافظة أم أتصارع مع الناس.. هذا يريد ألف دولار وهذا يريد منصباً وذاك يريدنا نسكت عنه وهو يمارس العبث.. وخلاصة القول: أعتبر أولئك ونعيقهم خيراً عليَّ لأنهم بتصرفهم الاهوج وجدت لي دعماً وأنصاراً التفوا حولي في المحافظة كلها ووقفوا ضدهم.□

أراضي الحديدة ونهب شركة الصليف

■ من خلال متابعتي لأعمال لجنة مجلس النواب بخصوص أراضي الحديدة وما تنشره الصحف بهذا الخصوص، فقد تابعت ما نشرته صحيفة «الميثاق» العدد (١٥٠١) الاثنين ٢٠١٠/٤/١٩ وخصوصاً مقال الاستاذ القدير/ محمد يحيى شنيف عن تقرير اللجنة البرلمانية إضافة الى تصريحات بعض الاخوة نواب الشعب عن هذا التقرير والقضية والإدلاء بآرائهم ووجهة نظرهم للوقوف في وجه الظالمين وإنصاف المظلومين وحماية أراضي الدولة.

الكل يجمع على الاعتراف بأن هناك اعتداءً ونهباً لأراضي الدولة وأراضٍ خاصة ويجب وقف هذه الاعتداءات ومنع ظاهرة السطو وضبط المعتدين ومحاسبة المخلين بواجباتهم وإيقاف مهزلة ما تسببه المكاتبات الصورية من قبل الأمناء من أضرار للمال العام وتشجيع السطو على الأراضي وبحجم القضية المثارة والتمادي الكبير للسطو ظلماً وعدواناً على الأراضي في محافظة الحديدة سواء أكانت هذه الاراضي في مدينة الحديدة أوالمديريات التابعة لها، فلو بحثنا عن أسبابه لوجدناه عائداً لغياب الضبط وفرض هيبة الدولة وعدم تنفيذ التوجيهات والأوامر من قيادة السلطة العليا من قبل الاجهزة التنفيذية بالمحافظة والبت فيها اضافة الى عدم التعامل بمسؤولية مع الشكاوى المرفوعة الى السلطة بهذا الخصوص وفي الغالب التواطؤ مع الباسطين من ذوي النفوذ والعيار الثقيل ووصل الحد الى البلطجة والسمسرة.

وأجزم أن ما جاء به التقرير يستند الى الحقيقة والواقع سواء أكان محتواه شاملاً أو في نطاق جغرافي محدد وذلك لسبب رئيسي وبسيط وبحسب ما أوجزه الاستاذ محمد يحيى شنيف في مقاله عن رئيس اللجنة الشيخ سنان العجي والذي عرفته بشفافيته وصدقه وأنا بمعرفتي للشيخ سنان العجي أثناء تكليفه كرئيس لجنة لتقصي الحقائق حول الاعتداء على مواقع شركة تصنيع وتسويق الملح والجبس في مديريات الصليف والمنيرة واللحية –محافظة الحديدة في ٢٩ يونيو ٢٠٠٩م واللجنة المرافقة عرفته من خلال بحثه عن الحقيقة وجمع الأقوال من أطراف متعددة وتسجيلها بالصوت والصورة والتدوين الخطي لكل ما تراه اللجنة وتسمعه وكذلك من خلال دراسته للمهمة المكلف بها وجمع المعلومات وتحديد ما يجب عليه عمله وقوله والاستفسارات التي يجب التحقق منها مبدئياً ورصد الحقائق ليتم إبرازها في تقرير اللجنة المكلف بها مع زملائه من أعضاء المجلس إضافة الى ذلك تميزه بالشجاعة في قول الحق وفي كل المواقف وأمام من كان.. ولا يخشى في الله لومة لائم، ومثل هذه الشخصيات يعتز بها كل مواطن يمني حر ونزيه وهذه كلمة حق يجب أن تقال للأمانة والانصاف.

م/ محمد علي غالب○

ومع إثارة هذه القضية التي يجمع الكثير على وجوب حلها، تساءلت «الميثاق» حول تقرير أراضي الحديدة: «هل سيناقشه البرلمان» وأنا وعبر «الميثاق» التي تبنت قضية شركة وتصنيع وتسويق الملح والجبس في الصليف محافظة الحديدة تلك القضية التي شردت الكثير من الأسر في الصليف والمنيرة واللحية والتي تعمل وتكسب رزقها وعيشها من عملها في مناجم الشركة وكذلك أدت إلى توقف عمل الشركة وحرمان موظفيها من استلام مرتباتهم لأكثر من سنة وتسديد مستحقات التامينات الخاصة بهم ، حصل ذلك بسبب اعتداءات متنفذين وأعضاء مجلس نواب على مواقع الشركة والقيام باستغلال الملح بدون أي سند قانوني.

وعلى ضوء ذلك وصلت القضية إلى البرلمان وشكل مجلس النواب لجنة لتقصي الحقائق حول الاعتداءات على مواقع الشركة في الصليف والمنيرة واللحية محافظة الحديدة برئاسة النائب سنان عبدالولي العجي وذلك في ٢٠٠٩/٦/٢٩م ورفع تقرير اللجنة للمجلس في ٢٠٠٩/٧/١٢م وإصدار رئيس مجلس النواب الشيخ يحيى علي الراعي توجيهاته للأخ محافظ الحديدة برقم ٣٠١٢ وتاريخ٢٠٠٩/٨/٤م بالعمل على تنفيذ توصيات اللجنة، لكن –للأسف – لم يتم تنفيذ أي من تلك التوصيات أو التوجيهات حتى يومنا علماً أن هناك أحكاماً قضائية لم يتم تنفيذها وما يثبت حق الشركة في مواقعها من تراخيص وإحداثيات بحدودها وقرار مجلس وزراء وإقرارات الجهات المختصة ذات العلاقة ولم يتم العمل بها جميعاً.. ولم يحرك أيٌّ من قيادة المحافظة والسلطات التنفيذية ساكناً..

وهذا ما يدفعنا الى التساؤل: هل تقرير أراضي الحديدة سيواجه نفس مصير تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الاعتداء على مواقع شركة تصنيع وتسويق الملح المرفوع للمجلس في ٢٠٠٩/٧/١٢؟! هل سيناقشه البرلمان..؟ نتمنى أن يدرك النواب مسؤولياتهم .. ويتابعوا تنفيذ توصيات تقارير اللجان..□

* رئيس فرع المؤتمر – الصليف– محافظة الحديدة

الاتصالات والمتاجرة بالهاتف

■ لايزال العديد من أبناء مديرية الشعر محافظة إب وخصوصاً قرية الملحكي يشكون من مدير مكتب الاتصالات الذي رفض إيصال خطوط الهاتف.. حيث تمر الخطوط من القرية ليتم ربطها لقرى أخرى..وبعد انتظار طويل تفاجأوا أن المدير ذاته أصر على حرمان القرية لأنهم اشتكوا به قبل أكثر من عام.. لكنه هذه المرة برر الرفض بأن القرية تحتاج إلى إعلان مناقصة من الوزير أو مدير المؤسسة..

أبناء قرية الملحكي المغتربون في الخارج والذين لايستطيعون التواصل مع أهاليهم يطرحون القضية أمام وزير الاتصالات ويطالبون إيصال هواتف إلى منازلهم أو نقل القرية ضمن شروط المناقصة حفاظاً على المدير..□

السفارة البريطانية بصنعاء تعيد فتح أبوابها

■ أعادت السفارة البريطانية في العاصمة صنعاء فتح أبوابها أمس الأحد، بعد مرور نحو أسبوعين على نجاة السفير البريطاني من هجوم نفذه انتحاري قرب موكبه.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مسؤول في السفارة قوله إنه أعيد فتح السفارة اعتبارا من أمس الأحد، بعد أن أغلقت عقب الهجوم الذي تعرض له موكب السفير تيمو تورلوت بالقرب من فندق موفمبيك في السادس والعشرين من أبريل/نيسان الماضي.

وبعد مرور ستة أيام على الحادث نصحت السفارة الأميركية في بلادنا طاقمها بتجنب الفندق الذي يتردد عليه الغربيون.□

هيئة الدفاع عن الوحدة تحمّل المشترك مسئولية الأعمال التخريبية في ردفان

■ أشادت هيئة الدفاع عن الوحدة في ردفان– محافظة لحج– بمواقف أعضاء المجالس المحلية في أحزاب اللقاء المشترك الذين لم يستجيبوا لدعوات قيادتهم بمقاطعة الانتخابات المحلية والتي كانت تهدف إلى إفشال الانتخابات وافتعال الأزمات بعد أن تكشفت حقيقتها لدى المواطنين..

وقال عبدالرقيب مقبل محسن– رئيس الهيئة: إن ما أظهرته النتائج في الانتخابات التي شهدتها مديريات ردفان خاصة ومحافظة لحج عامة وفوزهم بلجان في الهيئات الإدارية في بعض المديريات هو دليل قاطع على رفضهم للدعوات التمزيقية.

وأضاف: إن الانتخابات المحلية الداخلية جرت في أجواء ديمقراطية وبمشاركة مختلف الأحزاب والمستقلين، معتبراً ذلك تأكيداً لإسكات الأصوات النشاز التي تحاول إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

مشيراً إلى أن عناصر الحراك الانفصالي الذين خرجوا معترضين ليتجاوزون عدد اصابع اليد في محاولة يائسة لإفشال الانتخابات المحلية الداخلية في مديريات ردفان، إلاّ أنهم فشلوا فشلاً ذريعاً حيث ظهروا على حقيقتهم بعد أن فرت قياداتهم، حين وجدوا الجميع ضدهم.

وحيَّا كافة المواطنين الشرفاء الذين لم ينصاعوا لدعوات تلك العناصر الحاقدة، وقال: نحمّل أحزاب اللقاء المشترك وعناصر الحراك الانفصالي المسئولية الكاملة عن كل الأعمال الإجرامية والتخريبية التي تشهدها بعض المناطق عامة وردفان خاصة.. مشيراً إلى أن أحزاب المشترك دأبت على افتعال الأزمات ومحاولة جر الوطن إلى دوامة الصراعات بعد أن فشلت في تحقيق مكاسب سياسية.□